

WIPO/ACE/10/20

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 25 أغسطس 2015

## اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ

### الدورة العاشرة

جنيف، من 23 إلى 25 نوفمبر 2015

### إنفاذ حق المؤلف في العصر الرقمي: الأدلة الاقتصادية التجريبية والاستنتاجات

من إعداد الدكتور بريت دانهار<sup>1</sup>، أستاذ مساعد، قسم الاقتصاد، كلية وليسلي، والدكتور مايكل سميث، أستاذ بكلية هاينز للسياسة العامة والإدارة، جامعة كارنيجي ميلون، والدكتور راهول تيلانغ<sup>2</sup>، أستاذ بكلية هاينز للسياسة العامة والإدارة، جامعة كارنيجي ميلون.

### الملخص

أسهمت رقمنة وسائط المحتوى الإعلامي في إضعاف القوة الفعالة لسياسة حق المؤلف، من خلال إتاحة المشاطرة واسعة النطاق للملفات الوسائط عبر الإنترنت، ما أجبر الحكومات على النظر في سبل إصلاح سياسة حق المؤلف لتعكس العصر الرقمي، ودفع بالشركات إلى دراسة استراتيجيات جديدة من أجل المنافسة مع القرصنة عبر الإنترنت. وتستعرض هذه الورقة الأدلة الاقتصادية على فعالية التدخلات الحكومية المختلفة لمكافحة القرصنة، كما تستعرض استراتيجيات الشركات الرامية إلى التخفيف من حدة تأثير القرصنة. ونقدم، من خلال تجميع نتائج الدراسات المختلفة، رؤى متعمقة بشأن المبادئ التي توجه درجة نجاح أو فشل السياسات المختلفة لمكافحة القرصنة. وسيستفيد من هذه الدراسة واضعو السياسات وأصحاب المصالح الذين ينظرون في المبادرات الرامية إلى إصلاح حق المؤلف، وأيضاً الباحثون الذين يتطلعون إلى التوجيه بشأن المسائل التي لا تزال مهمة، دون أن يكون لها إجابة في الأدبيات الأكاديمية الحالية.

<sup>1</sup> مؤلف مراسل: يرجى إرسال الأسئلة على البريد الإلكتروني: bdanaher@wellesley.edu.

<sup>2</sup> الآراء المعرب عنها في هذه الوثيقة هي آراء المؤلف، ولا تعكس بالضرورة آراء الأمانة أو الدول الأعضاء في الويبو.

## أولاً: معلومات أساسية

1. منذ إطلاق نابستير في عام 1999، ما فتئ التعدي على حق المؤلف على الإنترنت محل نقاشات محدمة في صناعات وسائط الإعلام. وبينما يتناول الكثيرون الموضوع من وجهات نظر قوية فلسفية الأساس، اتجه الباحثون إلى إجراء تحليل تجريبي قوي للمسائل المتعلقة بتبادل الملفات عبر الإنترنت بصورة غير قانونية، لكي تتوفر للسياسات الحكومية واستراتيجيات الشركات المعلومات اللازمة لحماية حق المؤلف وبيع وسائط المحتوى الاعلامي. وركزت هذه الدراسات التجريبية على ثلاثة محاور رئيسية:

- إلى أي مدى يؤدي، إن كان أصلاً، تبادل الملفات عبر الإنترنت إلى تقليص المبيعات والإيرادات في صناعات وسائط الإعلام؟
- هل الإيرادات المفقودة جزاء تبادل الملفات عبر الإنترنت تقلل الحوافز التي تدفع المنتجين إلى إنتاج مصنفات فنية جديدة مثل الموسيقى والأفلام؟
- ما هي استراتيجيات الشركات أو جهود الإنفاذ الحكومية الفعالة في تخفيض مستويات القرصنة أو في تخفيف آثارها على المبيعات القانونية؟

2. وكما سنرى في هذه الورقة، يوجد اجماع قوي في الأدبيات الأكاديمية فيما يتعلق بالإجابة على السؤال الأول، بينما توجد أدبيات ناشئة بشأن السؤال الثاني.

3. وستركز هذه الورقة، في المقام الأول، على السؤال الثالث. وبعد تلخيص ما نعرفه من الأدبيات الحالية حول مدى فعالية نهج الشركات والنهج التنظيمية المختلفة للتخفيف من وطأة القرصنة، سنبرهن على أن النهج الأكثر فعالية لحماية المصنفات المحمية بموجب حق المؤلف تتطلب جهوداً من جانب الشركات والحكومات على حد سواء، وسنختتم بإبداء رأينا بشأن المجالات الأكثر فائدة للبحث في المستقبل بشأن هذه المسائل الهامة.

## ثانياً: القرصنة وتقليص المبيعات

4. وفي السنوات العشر التي أعقبت تشغيل برنامج نابستر في عام 1999، انخفضت المبيعات العالمية للموسيقى المسجلة بنسبة 50%، رغم أنها كانت تأخذ منحى متصاعداً قبل ذلك (ليبيوتر 2014). وعلى النوال نفسه، كانت مبيعات أقراص الفيديو الرقمية وأشرطة الفيديو DVD/VHS آخذة في التزايد في الفترة من 2000 إلى 2003، وعقب تشغيل بروتوكول تبادل الملفات بيت تورنت BitTorrent واستخدامه على نطاق واسع، انخفضت هذه المبيعات بنسبة 27% في الفترة من عام 2004 إلى عام 2008. وخاض الاقتصاديون، لبعض الوقت، نقاشاً حول ما إذا كانت القرصنة هي المسؤولة عن أي قدر من هذا الانخفاض، أو ما إذا كان تبادل الملفات بصورة غير قانونية ليس له أي تأثير سلبي على المبيعات. ومع ذلك، اعتباراً من عام 2014، اطلعنا على 21 دراسة، قُبلت في مجلات الاستعراض الذي يجريه الأقران، حاولت تحديد أثر القرصنة على المبيعات. وتوصلت ثمانية عشر دراسة منها إلى أن القرصنة تؤثر تأثيراً سلبياً على المبيعات، بينما توصلت ثلاث دراسات فقط إلى أنه ليس للقرصنة أي تأثير<sup>1</sup> على المبيعات. وإذا ضيقنا أكثر نطاق عينة الدراسة لتقتصر على الدراسات المنشورة في مجلات الفئة الأولى أو الثانية، واستبعدنا دراسة أكتفت بالبحث في وقت حديث من دورة حياة الأفلام (فترة البث الكبلي)، نجد أن دراسة واحدة فقط توصلت إلى أنه ليس للقرصنة أي تأثير على المبيعات، بينما توصلت اثنتا عشرة

<sup>1</sup> تتضمن هذه الأوراق التسعة عشرة ورقة الواردة في الأدبيات التي نشرت حتى أوائل عام 2014، على النحو الذي استعرضه دانهار وسميث وتيلانغ (2014) جنباً إلى جنب مع أديرمون ولبانغ (2014) وما وآخرون (2014)، التي نشرت في وقت لاحق.

دراسة إلى أن للقرصنة تأثيرا سلبيا. باختصار، هناك اتفاق عام في الآراء بين الاقتصاديين الذين يدرسون القرصنة على أنها تؤثر سلبا على المبيعات. وينطبق هذا على مختلف أشكال وسائط الإعلام، بما في ذلك الموسيقى والتلفزيون والسينما.

5. ولأن هذه الأوراق المختلفة تدرس مناطق جغرافية وقنوات توزيع وفترات زمنية مختلفة، أثير بعض الجدل حول مدى التأثير السلبي. ومع ذلك، من المثير للاهتمام، كما يلاحظ ليبويتز (2014)، أن هناك بعض الانساق في مجال الموسيقى على الأقل. وإذا أمعنا النظر في كل ورقة آخذين في الاعتبار التساؤل "ما نسبة الانخفاض الإجمالي في مبيعات الموسيقى في المناطق المشمولة بهذه الدراسة على مدى فترة الدراسة يمكن عزوه إلى تبادل الملفات بصورة غير قانونية؟"، نجد أن معظم الدراسات تشير إلى أن 100% من الخسائر المتكبدة في صناعة الموسيقى ناجمة عن القرصنة<sup>1</sup>. وللوصول إلى هذه النتيجة، قام ليبويتز بتجميع الكثير من الأدبيات التي تناولت قرصنة الموسيقى. وأشار ليبويتز إلى أن الدراسات كانت متسقة مع بعضها البعض بدرجة أكبر مما يمكن أن تكشف عنه القراءات السطحية فحسب.

6. وثمة دليل آخر على أن السؤال بشأن ما إذا كانت القرصنة تؤثر على المبيعات قد تقرر في الأغلب، وهو تغير اتجاه البحث بشأن القرصنة؛ إذ تميل الدراسات الأحدث إلى التركيز على ما إذا كانت القرصنة تؤثر على المعروض من الصناعات الإبداعية أو ما الاستراتيجيات التي يمكن أن تتبناها الشركات والحكومات لتخفيف آثار القرصنة على المبيعات. كلا السؤالين مهم بشكل أساسي للتفكير بشأن سياسة حق المؤلف المثلى في العصر الرقمي. ويظل السؤال السابق دون إجابة إلى حد كبير. ويبيّن والدوجل (2012) أنه عقب إطلاق برنامج نابستر ورقمنة الموسيقى، لم يحدث أي انخفاض في المعروض من الألبومات الموسيقية التي تحطت قدرا معيناً من "عتبة الجودة التي لا تتغير مع الزمن"، لكنه اعترف بأن رقمنة الموسيقى لم تتسبب في القرصنة فحسب، لكنها تسببت أيضا في تخفيضات كبيرة في التكاليف المرتبطة بإنتاج الموسيقى وتوزيعها والترويج لها. وعلى هذا، تُعنى هذه الدراسة أكثر بالأثر الكلي للرقمنة على صناعة الموسيقى، ولا تقتصر على تناول أثر القرصنة فحسب على الحوافز الإبداعية. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة في مجال الأفلام، حيث ترتفع أيضا مستويات القرصنة، لكن الرقمنة لم تُخفّص تكاليف الإنتاج فيه بقدر ما حدث في الموسيقى. وتبقى مسألة ما إذا كانت القرصنة قد غيرت كمية أو نوع الأعمال الإبداعية التي يتم إنتاجها مسألة تجريبية مفتوحة. وعلى هذا النحو، يركز ما تبقى من هذه الورقة على الإجابة على السؤال الذي تتوفر له أدلة متزايدة - كيف يمكن الحد من تأثير القرصنة على الطلب القانوني؟

### ثالثا: الإنفاذ

7. أضعفت رقمنة محتوى وسائط الاعلام قوانين حق المؤلف بشكل فعال في جميع أنحاء العالم، من خلال تيسير مشاركة ملفات الوسائط بصورة غير قانونية من حاسوب لآخر. وطالب كثيرون بإصلاح سياسة حق المؤلف القائمة لمعالجة القضايا الخاصة بالرقمنة، وقد جربت الحكومات مجموعة مختلفة من السياسات للتخفيف من تأثير القرصنة على المبيعات. وأسفرت هذه الجهود عن نتائج متباينة، ما يتيح لنا فهم أفضل للمبادئ التي تقوم عليها السياسات الأكثر فعالية. ويمكن، بصورة عامة، وصف سياسات مكافحة القرصنة بأنها إما تركز على جانب الطلب أو على جانب العرض.

ألف سياسات مكافحة القرصنة التي تركز على جانب الطلب

8. سياسات مكافحة القرصنة التي تركز على جانب الطلب هي السياسات التي تركز على الإنفاذ عن طريق استهداف الأفراد المتورطين في تنزيل أعمال محمية بموجب حق المؤلف بصورة غير قانونية، إما بعقوبات على السلوك غير القانوني المذكور، أو بحوافز إيجابية للاستخدام القانوني.

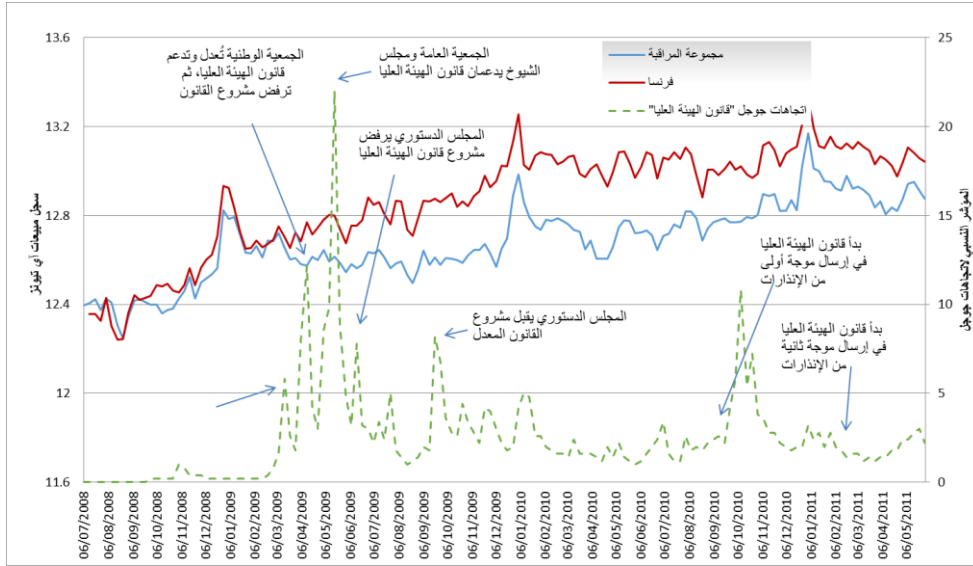
<sup>1</sup> رغم أنه من المحتمل أن عوامل أخرى، مثل الركود، أسهمت في تباطؤ صناعة كانت سابقا قابلة للنمو.

## (أ) الهيئة العليا لنشر المصنفات وحماية الحقوق على الإنترنت (الهيئة العليا)

9. ومن أولى سياسات جانب الطلب التي سُنت قانون الهيئة العليا لنشر المصنفات وحماية الحقوق على الإنترنت (قانون الهيئة العليا)، وهو قانون للاستجابة التدريجية لمكافحة القرصنة صدر في فرنسا عام 2009. ويحول القانون للهيئة العليا الفرنسية سلطة إرسال تحذيرات إلى معتدين محددين على حق المؤلف، وفي حالة تكرار التعدي، تُحال القضية إلى المحكمة حيث يمكن فرض عقوبات. وينص القانون أيضا على عدد من الجهود التعليمية الإيجابية التي تهدف إلى إعلام المستخدمين وتوجيههم نحو الخيارات القانونية.

10. وشهد قانون الهيئة العليا قدرا كبيرا من الجدل السياسي في الفترة من مارس 2009، وحتى اقراره كقانون في سبتمبر 2009. وفي دراسة أعدها دانهار وآخرون (2014 ب)، استخدمنا هذا الحدث لتقييم مدى فعالية القانون في تحويل اتجاه قرصنة الموسيقى نحو تنزيلات رقمية قانونية من متجر الموسيقى اي تيونز iTunes. وقد توصلنا، على وجه التحديد، إلى مجموعة من البلدان كانت اتجاهات مبيعات الموسيقى الرقمية فيها ماثلة لاتجاه المبيعات في فرنسا قبل إقرار قانون الهيئة العليا، وقمنا بالمقارنة بين اتجاهات المبيعات في هذه البلدان مع اتجاه المبيعات في فرنسا قبل إنفاذ القانون وبعده.

## الشكل 1 – مبيعات متجر الموسيقى آي تيونز قبل وبعد إنفاذ قانون الهيئة العليا



11. ويعرض الشكل 1 اتجاهات مبيعات متجر الموسيقى آي تيونز لمبيعات الموسيقى في فرنسا (الأحمر)، وفي بلدان "مجموعة المراقبة" (الأزرق)، ويوضح الشكل أنه اعتبارا من يوليو 2008 حتى مارس 2009، تعذر تمييز اتجاه فرنسا إحصائيا عن اتجاه مجموعة المراقبة. ويشير الخط الأخضر المتقطع إلى معدلات البحث في فرنسا عن قانون الهيئة العليا باستخدام محرك البحث جوجل، وهي المعدلات التي سننخذها مقياسا لمستوى الوعي بالقانون في فرنسا. وبداية من مارس حتى يونيو 2009، وبينما كان القانون قيد المناقشة السياسية، ازداد الوعي العام بالقانون وارتفع. وخلال هذه الفترة، بدأت مبيعات الموسيقى في فرنسا ترتفع بالمقارنة مع مبيعات مجموعة المراقبة، وأخذت الفجوة بينهما تتسع مع تنامي الوعي. ويجدر بالذكر، أن زيادة المبيعات في فرنسا بدأت قبل دخول القانون حيز التنفيذ الفعلي، أي في الوقت الذي أصبح فيه الجمهور على علم بالقانون وبالعقوبات المحتملة التي ينطوي عليها. وأظهرت الدراسة أن القانون تسبب في زيادة مبيعات الموسيقى الرقمية بنحو 25% بالمقارنة مع مجموعة المراقبة، مع زيادات أكبر في معدلات بيع الأنواع الأشد تعرضا للقرصنة، وزيادات طفيفة في مبيعات الأنواع الأقل تعرضا للقرصنة. ويبدو أن هذا التأثير استمر لأكثر من عامين بعد الوعي المبدئي بالقانون، مع أن حدته

<sup>1</sup> إيطاليا، ألمانيا، إسبانيا، بلجيكا، والمملكة المتحدة - أكبر خمسة أسواق، لمتجر الموسيقى اي تيونز في أوروبا في ذلك الوقت.

ربما تكون قد تراجعت قليلا خلال الأشهر القليلة الأخيرة من الدراسة. وفي الفترة من 2010 إلى 2012، أرسلت الهيئة العليا العديد من التحذيرات بشأن التعدي، ما قد أسهم في استمرار الوعي بالقانون واستمرار فعاليته<sup>1</sup>.

### (ب) التوجيه الأوروبي بشأن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية (ايريد)

12. وفي أبريل 2009، طبقت السويد سياسة لإصلاح قانون حق المؤلف تُعرف بقانون ايريد IPRED، الذي يَسِّر بكثير على أصحاب الحقوق اكتشاف وتحديد القائمين بمشاركة الملفات نحو فعال، ما يزيد من خطر التعرض للعقوبة جزاء القرصنة على الإنترنت. وقارن أديرمون وليانغ (2014) مستويات القرصنة وإجمالي مبيعات الموسيقى في السويد قبل وبعد إنفاذ القانون مع مستويات القرصنة في بلدان مماثلة هي النرويج وفنلندا. وتوصلا إلى أنه تم الترويج للقانون بشكل كبير، وأنه أدى إلى انخفاض الحركة على الإنترنت بنسبة 16% خلال الأشهر الستة الأولى، وعزا الباحثان ذلك إلى انخفاض معدل القرصنة بنسبة 32%. كما توصلا إلى أن إجمالي مبيعات الموسيقى قد ازداد بنسبة 36% خلال هذه الفترة بالمقارنة مع مجموعة المراقبة، مع زيادة أكبر في المبيعات الرقمية وزيادة أقل في المبيعات المادية. وعليه، فقد توصلا إلى أن الوعي بالقانون أسهم بفعالية في تحول العديد من قرصنة الموسيقى إلى القنوات القانونية.

13. ومع ذلك، لاحظ الباحثان أيضا أن القانون نُفذ على نحو ضعيف جدا، ولم يصل إلى المحاكم إلا عدد قليل من الحالات. وبعد الأشهر الستة الأولى، عادت كل من مستويات القرصنة ومبيعات الموسيقى إلى قرب مستوياتها الأصلية، ويشير الباحثان إلى أنه يمكن عزو التأثير المؤقت للقانون إلى ضعف الاعتقاد العام في إنفاذه.

### (ج) ملخص سياسات مكافحة التي تركز على الطلب

14. ليست فرنسا والسويد البلدين الوحيدين الذين يطبقان سياسات مكافحة القرصنة التي تركز على جانب الطلب. وتوجد أشكال مختلفة من قوانين مكافحة القرصنة التي تركز على جانب الطلب في دول مثل جمهورية كوريا ونيوزيلندا وإيرلندا، والمملكة المتحدة (وغيرها)، لكننا لسنا على علم، حتى الآن، بدراسات تجريبية خاضعة لاستعراض الأقران. ومع ذلك، تشير الدراسات المذكورتان أنفا إلى موضوع مماثل. واستطاع قانون الهيئة العليا أن يؤثر على السلوك عندما أصبح الجمهور على علم بوجوده وقبل إنفاذه فعليا، بينما تضاعف تأثير قانون ايريد بعد أن لاحظ الجمهور الافتقار إلى التنفيذ. ويبدو أن الوعي بالسياسة والثقة في إنفاذها شرطان ضروريان لإنفاذ قانون مكافحة القرصنة الذي يركز على الطلب بفعالية. كما يبدو أنه عند استيفاء هذين الشرطين تنجح سياسات جانب الطلب إلى حد كبير في التخفيف من آثار القرصنة، وفي زيادة الاستخدام والعائدات القانونية.

### باء سياسات مكافحة القرصنة التي تركز على جانب العرض

15. تستهدف هذه السياسات المواقع أو البروتوكولات التي تعرض النفاذ إلى المحتوى المقرصن. ويمكن إما غلق مصادر الملفات المتعدية على حق المؤلف تماما أو حجبا في منطقة معينة، إذا صدر أمر إلى مقدمي خدمات الإنترنت بحجب النفاذ إلى مواقع القرصنة. ويبدو أن هذه الإجراءات تسفر عن درجات متفاوتة من الفعالية.

### (أ) إغلاق موقع ميغا أبلود Megaupload

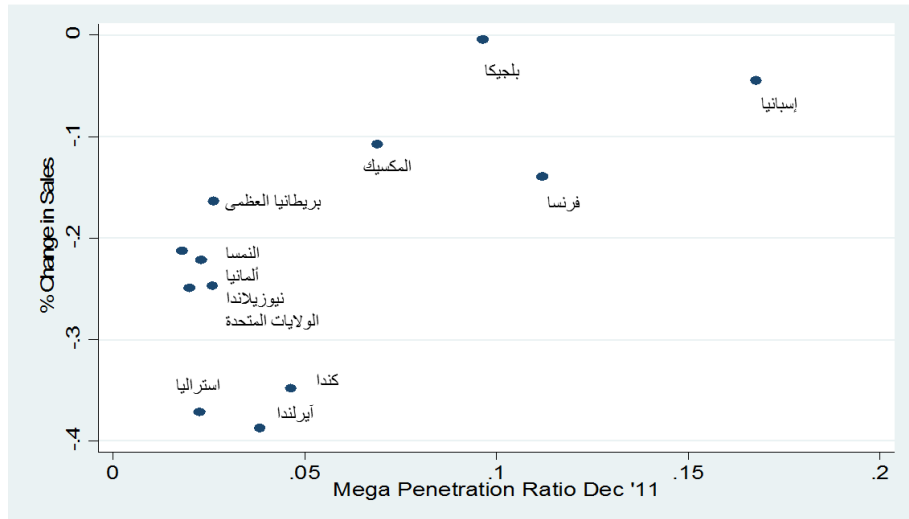
16. تعد مواقع سيبرلوكرز Cyberlockers إحدى الوسائل الرئيسية لمشاركة الملفات المتعدية على حق المؤلف على الإنترنت، وهي ببساطة مساحات للتخزين السحابي، حيث يمكن للناس وضع بياناتهم الخاصة على الأجهزة الخادمة البعيدة،

<sup>1</sup> كما ناقش في الورقة، يكتسب هذا التأثير قوة لمراقبة مبيعات فرنسا من الأجهزة العاملة بنظام آي أو إس (اي فون، آي بود، آي باد) (لمناقشة هذه النتيجة بالتفصيل، انظر الصفحات من 550-551 من دراسة دانهار وآخرين 2014 و <http://infojustice.org/archives/8891>).

ولكن سياسات بعض هذه المواقع تعزز بشكل كبير تبادل الملفات بصورة غير قانونية، مثل عدم وجود كلمات السر للحماية ضد الوصول إلى الحساب أو المدفوعات النقدية التي تحفز الأفراد الذين يحملون الملفات العامة. في عام 2011، كان ميغا أبلود دوت كوم Megapload.com السيبرلوكرز الأكثر انتشاراً في مجال القرصنة، إذ يحتوي على أكثر من 25 بيتابايت من المحتوى الذي حمّله المستخدم (والمتهدي إلى حد كبير على حق المؤلف) ويمثل 4% من مجمل حركة الإنترنت (بارلوف 2012). وفي يناير 2012، أغلقت وزارة العدل الأمريكية موقع Megapload.com، وصادرت جميع أجهزته الخادمة وأصوله، وأزلت بشكل فعال كل هذا المحتوى من الإنترنت. الأهم من ذلك، كانت لكثير من مواقع القرصنة الأخرى (مثل موقع البث التدفقي المائل، Megavideo.com) روابط بمحتوى هذا الموقع.

17. وفي دراسة دانهار وسميث (2014)، تساءلنا عما إذا كان هذا الإغلاق أدى إلى زيادة مبيعات السينما الرقمية وتأجيرها. ولاحظنا أن معدل الدخول إلى موقع ميغا أبلود – النسبة المئوية لجميع مستخدمي الإنترنت الذين زاروا الموقع في الأشهر التي سبقت إغلاقه – تفاوت بشكل ملحوظ بين البلدان. وهذا يعني أن الإغلاق شكل "صدمة" أكبر للبلدان التي ترتفع فيها معدلات الدخول إلى الموقع بالمقارنة مع البلدان التي تنخفض فيها هذه المعدلات. وتساءلنا عما إذا مبيعات السينما الرقمية قد ازدادت أكثر بعد إغلاق الموقع في البلدان ذات معدلات الدخول المرتفعة بالمقارنة مع البلدان التي تنخفض فيها هذه المعدلات من أجل تحديد الأثر الناجم عن الإغلاق.

## الشكل 2 – التغيير في مبيعات السينما الرقمية بعد إغلاق الموقع مقابل معدل الدخول إلى الموقع قبل الإغلاق<sup>1</sup>



18. ويبين الشكل 2 أن البلدان التي ترتفع فيها نسبة الدخول إلى موقع ميغا أبلود – مثل إسبانيا وبلجيكا – سجلت زيادة أكبر في مبيعات السينما الرقمية عقب إغلاق الموقع بالمقارنة مع البلدان ذات معدلات الدخول المنخفضة، مثل أستراليا وكندا. ولاحظنا وجود نمط مماثل لتأجير الأفلام السينمائية، كما لاحظنا أن هذا النمط لم يكن موجوداً في الأشهر التي سبقت الإغلاق. ولم يكن هناك علاقة بين اتجاهات المبيعات ومعدل الدخول إلى الموقع إلى أن حدثت صدمة إغلاق الموقع. من ذلك، استنتجنا أن إغلاق موقع ميغا أبلود تسبب في زيادة العائدات العالمية من بيع السينما الرقمية وتأجيرها بنسبة تتراوح من 6.5% إلى 8.5%. إلا أن هذه البيانات المتوفرة لدينا تغطي 18 أسبوعاً فقط بعد الإغلاق، وبالتالي من غير الواضح إلى متى استمر التأثير بعد فترة 18 أسبوعاً.

<sup>1</sup> لاحظ أن إغلاق موقع ميغا أبلود حدث في يناير 2012، فمن الطبيعي أن تتراجع المبيعات عن معدل الذروة الذي وصلته في الأعياد. ولكن المبيعات لم تنخفض بهذا القدر في البلدان التي شكل الإغلاق فيها صدمة أكبر، أما في البلدان التي استخدم فيها الموقع، فقد زادت بالفعل معظم المبيعات بعد الأعياد، رغم من أن هذه البلدان شهدت في سنوات أخرى انخفاضاً خلال هذه الفترة.

(ب) حجب المواقع المتعدية في المملكة المتحدة

19. وعلى النقيض من إغلاق موقع ميغا أبلود الذي أزال الموقع تماما من الشبكة العالمية، يتطلب حجب المواقع أن يقوم مقدمو خدمات الإنترنت في بلد ما بمنع النفاذ إلى المواقع المتعدية. وعلى هذا، تظل محتويات هذه المواقع متاحة، لكن لا يمكن النفاذ إليها من خلال الخدمة المقدمة من هذه الجهات إلا ببعض الإجراءات الإضافية فحسب، مثل النفاذ إلى مواقع الوكيل المخصصة لإتاحة النفاذ دون إعاقة، أو عن طريق استخدام الشبكات الخاصة الافتراضية التي تجعل للمستخدم يظهر وكأنه ينفذ إلى الموقع من بلد مختلف.

20. وفي مايو 2012 أمرت المحاكم البريطانية مزودي خدمات الإنترنت بحجب النفاذ إلى موقع خليج القرصنة The Pirate Bay، وهو موقع رئيسي لمشاركة ملفات تتبع مسار بيت تورنت BitTorrent. ولدراسة فعالية هذا البرنامج، حصلنا على بيانات من شركة تتبع جماعة مستخدمي الإنترنت في زيارات شهرية لمواقع القرصنة ومواقع عرض الفيديو القانونية المدفوعة (دائما وآخرين 2015 أ). وقسمنا المستخدمين إلى عشر مجموعات مختلفة، المجموعة الأولى لا تستخدم موقع خليج القرصنة، بينما تستخدم جميع المجموعات حتى العاشرة هذا الموقع بكثافة. وبافتراض أن حجب الموقع لم يكن له أي تأثير على المجموعة التي لا تزور الموقع (ما يجعلها مجموعة المراقبة)، بينما تأثيره أقوى بصورة متزايدة على المجموعات التي تستخدم الموقع المحجوب بكثافة بالمقارنة مع المجموعات الأقل استخداما. وتساءلنا كيف غيرت هذه المجموعات سلوكها بالمقارنة مع مجموعة المراقبة بعد حجب موقع خليج القرصنة.

21. ووجدنا أن حجب موقع خليج القرصنة تسبب في زيادة إقبال مجموعة المعالجة على زيارة مواقع قرصنة بديلة والمواقع الوكيلا للموقع المحجوب، بالمقارنة مع مجموعة المراقبة. كما توصلنا إلى النتيجة نفسها بالنسبة لمعدلات استخدام مواقع VPN. ومع ذلك، لم نجد أي زيادة سببية في استخدام مواقع البث القانونية المدفوعة. وبعبارة أخرى، على الرغم من شعبيتها، فإن حجب المملكة المتحدة للموقع لم يُسفر عن زيادة في الاستخدام القانوني، ببساطة لأن المستخدمين السابقين وجدوا خيارات أخرى للوصول إلى نفس المحتوى المقرصن. والجدير بالذكر أن دراسة تستخدم أساليب مشابهة توصلت إلى أن إغلاق موقع Kino.tv في ألمانيا (الذي يرتبط بمحتوى تستضيفه مواقع أخرى، عوضا عن استضافة المحتوى) لم تؤد إلى زيادة تُذكر في الاستخدام القانوني أيضا (أغيار وكلاوسن وبوكيرت 2015).

22. ومع ذلك، هذه النتيجة يمكن أن تعني إما أن حجب الموقع غير فعال، أو أن حجب موقع واحد فقط أو موقعين غير كاف لحمل المستهلكين على تغيير سلوكهم. واختبرنا ما إذا كان حجب عدد أكبر من المواقع سيكون له تأثير مختلف على سلوك المستهلك باستخدام حدث وقع في نوفمبر 2013 حيث أمرت المحاكم البريطانية في وقت لاحق بحجب 28 موقعا للقرصنة في وقت متزامن تقريبا، ويستضيف 19 موقعا منها محتوى فيديو. وطبقنا المنهجية نفسها على دراسة تتناول تأثير هذا الحجب وتوصلنا إلى نتيجة مختلفة. وجدنا أن الحجب تسبب في زيادة زيارة مجموعة المعالجة لمواقع البث المدفوعة (مثل موقع نتفليكس Netflix) بنسبة 12% بالمقارنة مع مجموعة المراقبة. وعلاوة على ذلك، لم يزد الاستهلاك القانوني لأقل المستخدمين زيارة للمواقع المحجوبة إلا بنسبة 3.5%، في حين ارتفعت هذه النسبة إلى ما يقرب من 24% لدى مرتادي هذه المواقع بكثافة، ما يُعزز تفسيرنا السببي. وبعبارة أخرى، في حين فشل حجب موقع قرصنة واحد رئيسي في زيادة الاستهلاك القانوني، فإن الحجب المتزامن لـ 19 موقعا رئيسيا نجح في زيادة هذا الاستهلاك.

(ج) موجز السياسات التي تركز على جانب العرض

23. وتشير هذه النتائج إلى أن نجاح الإجراءات التي تركز على جانب العرض يعتمد على مدى نجاحها في جعل القرصنة أمرا مزعجا. عندما أُغلق موقع ميغا أبلود، أُزيل جميع المحتوى المستضاف من الإنترنت بحيث لم يكن هناك أي وسيلة للوصول إليه من أي مكان في العالم، وتُظهر البيانات أن هذا أدى إلى زيادة المشتريات القانونية بشكل فعال. لكن عندما حُجب موقع خليج القرصان في المملكة المتحدة، لم يتم إزالة أي محتوى فعلا من الإنترنت، ولا يبدو أن القرصنة لاقوا من

العناء ما يحملهم على التحول نحو الخيارات القانونية – ويصدق الشيء نفسه على حجب النفاذ إلى موقع Kino.tv في ألمانيا، الذي لم يشمل أيضا إزالة المحتوى الفعلي المخالف.

24. ومع ذلك، فإن هذا لا يعني أن الحجب لا يمكن أن يكون فعالا. إذ يبدو أنه عند حجب عدد كافٍ من مواقع، فإن ذلك يُسبب مشقة جمة للقراصنة، حتى أن بعضهم يُحول استهلاكه نحو القنوات القانونية. ورغم أن الإغلاق الكامل للمواقع الرئيسية مثل موقع ميغا أبلود يُعد أمرا نادرا، فقد اعتمد حجب المواقع في عدد من البلدان الأخرى إلى جانب المملكة المتحدة، بما في ذلك القانون الأخير الذي صدر في أستراليا، ويسمح بحجب مواقع القرصنة. وعلى الرغم من أن المعارضين للتدخلات التي تركز على جانب العرض يؤكدون أن استهداف مواقع القرصنة لا يمكن أن يكون فعالا، إذ سيُجسد القرصنة دائما مواقع أخرى للحصول على محتوى وسائط الإعلام بشكل غير قانوني، فإن البحوث تدل على أن هذا الرأي خطأ: فعندما تزيد هذه التدخلات، بقدر كافٍ، من عناء قرصنة وسائط الإعلام، فإنها يمكن أن تتسبب في زيادة كبيرة في الاستهلاك من خلال القنوات القانونية.

#### رابعا استراتيجيات الأعمال التجارية

25. وإضافة إلى تدابير مكافحة القرصنة هذه، أظهرت البحوث أن إتاحة المحتوى بصورة قانونية يمكن أن يقلل استهلاك المحتوى المقرصن. على سبيل المثال، أوضح دانهار وآخرون (2010) أن إزالة المحتوى التلفزيوني من متجر آي تيونز زاد من قرصنة هذا المحتوى بنسبة 11%، كما بين دانهار وآخرون (2015) أن إضافة المحتوى التلفزيوني إلى موقع هولو Hulu تسبب في انخفاض قرصنة هذا المحتوى بنسبة 20%، ما يدل على أن تقديم المحتوى بطريقة سهلة (رقميا) يمكن أن يُحوّل عددا كبيرا من القرصنة إلى الاستهلاك القانوني. وقد أظهرت دراسات أخرى أن تقليل الوقت بين عرض فيلم في الولايات المتحدة الأمريكية وعرضه دوليا في دور السينما (دانهار ووالدووجل 2012) أو على أقراص الفيديو الرقمية DVD (سميث وتيلانغ 2015) يمكن أن يقلل معدلات القرصنة ويزيد المبيعات.

26. وإضافة إلى الاستراتيجيات التي يمكن أن تتبناها شركات وسائط الإعلام، نرى أنه ربما تكون هناك فرص لحماية المحتوى من خلال التعاون في صناعة الإعلام. من الأمثلة على ذلك في السياسات التي تركز على جانب الطلب نظام الإنذار بحق المؤلف في الولايات المتحدة، وبموجبه وافق مزودو خدمات الإنترنت طواعية على تطبيق نظام الاستجابة المتدرج للتحذيرات والعقوبات عند اكتشاف تعدي مستخدميهم على حق المؤلف. ونحن ندرك أنه ليس ثمة دليل أكاديمي على ما إذا كان لهذا النظام أي تأثير. أما فيما يتعلق بجانب العرض، فقد درسنا، مع ذلك، سلوك البحوث فيما يتعلق بالقرصنة، ووجدنا أن تخفيض تصنيف نتائج البحث المرتبطة بمواقع القرصنة يمكن أن يُحوّل سلوك المستخدم نحو الاستهلاك القانوني (سيفان وآخرون 2015). ومن المثير للاهتمام، أنه عقب الانتهاء من هذه الدراسة ونشرها على شبكة الإنترنت، أعلنت شركة جوجل في 17 أكتوبر 2014، أنها نقحت تصنيف نتائج البحث لتخفيض، بفاعلية أكبر، رتبة المواقع التي حصلت على عدد كبير من الإشارات الصحيحة بموجب (قانون حق المؤلف للألفية الرقمية)<sup>1</sup>.

27. ومجمل القول، هناك أدلة قوية على أنه عندما تتيح الشركات المحتوى القانوني بطريقة أكثر تيسيرا في الوقت المناسب، تنخفض معدلات القرصنة لصالح زيادة استهلاك قانوني. كذلك، هناك أدلة على أن تعاون الشركات من خارج صناعة الترفيه يمكن أن يساعد في حماية المحتوى المحمي بحق المؤلف. ومع ذلك، وكما أن إنفاذ سياسات مكافحة القرصنة يمكن أن يكون مكلفا للحكومات، أيضا الاستراتيجيات التي تتبناها الشركات للحد من القرصنة قد تكبدها تكاليف، ويبقى السؤال عن مقدار عبء إنفاذ حق المؤلف الذي يجب أن تتحمله كل من الحكومات والشركات.

<sup>1</sup> انظر <http://googlepublicpolicy.blogspot.com/2014/10/continued-progress-on-fighting-piracy.html>



## خامسا الاستنتاج

28. تشير البحوث إلى أن جهود مكافحة القرصنة تكون فعالة على أفضل نحو ممكن عندما تتخذ الحكومات والشركات على حد سواء إجراءات لردع القرصنة وتعزيز المحتوى القانوني. وإذا أصدرت حكومة ما قانونا لمكافحة القرصنة في بلد يفتقر إلى منصات قانونية ملائمة، فمن غير المرجح أن يكون للقانون تأثير كبير. وعلى المنوال نفسه، إذا أتاحت شركة محتواها في الوقت المناسب وبطريقة ميسرة دون أن تفعل الحكومة شيئا لإنفاذ حق المؤلف، فإن الشركة ستدخل في منافسة فعالة ضد نسخة "حرة" من منتجها، ولن تحقق استراتيجياتها النجاح الذي ستحققه في حال ما إذا كانت القرصنة خيارا مزججا للاستهلاك.

29. ومع أن البحوث قدمت بعض التوجيهات فيما يتعلق بالمبادئ التي تسند إليها التدخلات الحكومية الفعالة لحق المؤلف، فغمة ضرورة لإجراء المزيد من الدراسات لتحديد القدر الأمثل من الإنفاذ الحكومي. ورغم تفهمنا، بصورة أكثر تحديدا، أن الشركات تخسر عائدات لصالح القرصنة وتواجه تكاليف عند محاولة مكافحة القرصنة، فإننا لا نعرف حتى الآن قدر الانخفاض في الإيرادات جزاء ضعف قانون حق المؤلف أدى إلى تراجع الحوافز الدافعة لإنتاج مصنفاً جديدة ذات جودة فنية. ومن شأن فهم أفضل للعلاقة بين القرصنة والإيرادات، ونوع وجوده وعدد المنتجات الجديدة المنتجة أن يتيح، بشكل أقوى، إمكانية تقييم أنواع التدخلات الرامية إلى مكافحة القرصنة التي نوقشت في هذه الورقة. وبينما تواصل البلدان تقييم سياسة حق المؤلف وتغييرها عبر الوقت، فإننا نأمل أن نرى مجوذاً تربط هذا الأمر ليس فقط بعائدات الصناعة، وإنما بأعمال ابداعية أيضاً.

## قائمة المراجع:

Adermon, Adrian, Che-Yuan Liang. 2014. Piracy and Music Sales: The Effects of an Anti-Piracy Law. *Journal of Economic Behavior and Organization*, 105, 90-106.

Aguiar, Luis, Jorg Claussen, Christian Peukert. 2015. Online Copyright Enforcement, Consumer Behavior, and Market Structure. Working Paper, Copenhagen Business School, Copenhagen, Denmark (available from <http://ssrn.com/abstract=2604197>).

Danaher, Brett, Michael D. Smith, Rahul Telang. 2015(a). The Effect of Piracy Website Blocking on Consumer Behavior. Working Paper, Carnegie Mellon University, Pittsburgh, PA (available from <http://ssrn.com/abstract=2612063>).

Danaher, Brett, Samita Dhanasobhon, Michael D. Smith, Rahul Telang. 2015(b). Understanding Media Markets in the Digital Age: Economics and Methodology, Greenstein, Goldfarb, and Tucker, eds. *Economics of Digitization: An Agenda*. Chapter 13 (pp. 385-406), University of Chicago Press, Chicago, Illinois.

Danaher, Brett, Michael D. Smith. 2014. Gone in 60 Seconds: The Impact of the Megaupload Shutdown on Movie Sales. *International Journal of Industrial Organization*. **33** 1-8.

Danaher, Brett, Michael D. Smith, Rahul Telang. 2014(a). Piracy and Copyright Enforcement Mechanisms, Lerner and Stern, eds. *Innovation Policy and the Economy*, Volume 14, Chapter 2 (pp. 31-67), National Bureau of Economic Research, University of Chicago Press, Chicago, Illinois.

Danaher, Brett, Michael D. Smith, Rahul Telang, Siwen Chen. 2014(b). The Effect of Graduated Response Anti-Piracy Laws on Music Sales: Evidence from an Event Study in France. *Journal of Industrial Economics*. **62**(3) 541-553.

Danaher, Brett, Joel Waldfogel. 2012. Reel Piracy: The Effect of Online Film Piracy on International Box Office Sales. Working Paper, Wellesley College, Wellesley, Massachusetts (available from <http://ssrn.com/abstract=1986299>).

Danaher, Brett, Samita Dhanasobhon, Michael D. Smith, Rahul Telang. 2010. Converting Pirates without Cannibalizing Purchasers: The Impact of Digital Distribution on Physical Sales and Internet Piracy. *Marketing Science*, **29**(6) 1138-1151.

Liebowitz, Stan. 2014. The Impacts of Internet Piracy. Chapter 13, The Economics of Copyright: A Handbook for Students and Teachers, Watt, ed; Edward Elgar Publishers, pp. 225-240.

Ma, Liye, Alan Montgomery, Michael D. Smith, Param Singh. 2014. The Effect of Pre-Release Movie Piracy on Box Office Revenue. *Information Systems Research*. **25**(3) 590-603.

Sivan, Liron, Michael D. Smith, Rahul Telang. 2015. Do Search Engines Influence Media Piracy? Evidence from a Randomized Field Study. Working Paper, Carnegie Mellon University, Pittsburgh, PA (available from <http://ssrn.com/abstract=2495591>).

Waldfogel, Joel. 2012. "Copyright Protection, Technological Change, and the Quality of New Products: Evidence from Recorded Music since Napster," *Journal of Law and Economics*, Vol. 55: No. 4, Article 1.

Smith, Michael D., Rahul Telang. 2015. Windows of Opportunity: The Impact of Piracy and Delayed International Availability on DVD Sales. Working Paper, Carnegie Mellon University, Pittsburgh, PA.

[نهاية الوثيقة]